

ألف امرأة وفتاة قُتلن أو أُصبن بجروح بالغة خلال ثلاث سنوات من الحرب في غزة، أي واحدة 50 نحو امرأة وفتاة في القطاع 21 من كل

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي قُتلن أو أُصبن إصابات بالغة في غزة 50 ألفاً.

- تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن نحو 50 ألف امرأة وفتاة في غزة قُتلن أو أُصبن إصابات بالغة منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي أن واحدة من كل 21 امرأة وفتاة في غزة إما قُتلت أو باتت تعيش مع إعاقة دائمة نتيجة إصابات بالغة.^{[1][2]}
- قُتل أكثر من 38 ألف امرأة وفتاة، وأُصيب 11,700 امرأة وفتاة إصابات بالغة، جراء الغارات الجوية والعمليات العسكرية البرية الإسرائيلية.^[3]
- ورغم أن معظم الضحايا سُجلوا خلال العامين الأولين من الحرب، لا تزال النساء والفتيات يتعرضن للاستهداف رغم دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وكان من بين القتلى في غزة خلال العام الماضي 277 امرأة وفتاة..^[4]

تعرّضت جميع النساء والفتيات تقريباً في غزة للنزوح^[5]

- منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدر الجيش الإسرائيلي أكثر من 150 أمر بالإخلاء والتنقل في مختلف أنحاء غزة، ما أجبر نحو مليون امرأة وفتاة على النزوح من منازلهن، أي جميع النساء والفتيات في غزة تقريباً.
- تعيش غالبية النساء والفتيات في الخيام أو بين الأنقاض، في ظل انعدام الخصوصية وفي ظروف لا تتوافر فيها مقومات البقاء والحياة بكرامة. وفي الوقت نفسه، يتحملن مسؤوليات رعاية الأطفال والمرضى والمصابين وكبار السن، فضلاً عن إعداد الطعام والتنظيف، من دون توافر أبسط المستلزمات اللازمة لذلك.
- كما تُضطر نساء إلى الولادة في ظروف غير آمنة وغير صحية، بما يعرض حياتهن للخطر. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد حالات الإجهاض نحو 4,000 حالة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026، أي ثلاثة أضعاف العدد المسجل خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2025.^[6]

تضاعف عدد الأرمال والنساء اللواتي يترأسن أسراً في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023

- تشير التقارير إلى أن نحو أسرة واحدة من كل أربع أسر في غزة، أي ما يُقدّر بنحو 86,290 أسرة، ترأسها امرأة، مقارنة بأسرة واحدة من كل تسع أسر قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023.^[7]
- وبالنسبة إلى الأسر التي ترأسها نساء، تتجاوز التداعيات وطأة الحزن الناجم عن فقدان الزوج أو الأب أو شخص عزيز آخر. فقد أصبحت نساء كثيرات يتحملن بمفردهن مسؤولية إعالة أسرهن وحمايتهن والحفاظ على تماسكها في ظل ظروف تزداد قسوة يوماً بعد يوم.

رغم وقف إطلاق النار، لا تزال النساء والفتيات في غزة يواجهن قيوداً شديدة على الوصول إلى الغذاء والمأوى والمياه النظيفة ومستلزمات النظافة الصحية، إلى جانب استمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن.

أدى القصف المكثف والواسع النطاق إلى تدمير المنازل والمنشآت التجارية والمستشفيات والمدارس والمتاجر، ما جعل حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية والسلع الأساسية بالغ الصعوبة. لا تزال القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وعمليات القصف تتسبب في معاناة هائلة. وفي الفترة بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2026، يُتوقع أن تواجه نحو 702 ألف امرأة وفتاة مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أي مرحلة الأزمة فما فوق)، بما يخلف أثراً مدمراً على صحتهم ويعرّضهن لخطر سوء التغذية.^[8] يهدد أكبر انخفاض مسجل في المساعدات شريان حياة للنساء والفتيات في غزة: المنظمات النسائية.

أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسحاً شمل منظمات حقوق المرأة منظمات نسائي التي تعمل في الخطوط الأمامية للاستجابة في غزة والضفة الغربية المحتلة. وأفادت 13 منظمة من أصل 14 شملها المسح بأن مستوى احتياجات النساء والفتيات قد ازداد منذ عام 2025. كما أفادت جميع المنظمات التي شملها المسح بزيادة في العنف ضد المرأة والفقر وتدهور الصحة النفسية منذ عام 2025، فيما أفادت 13 منظمة من أصل 14 بزيادة في زواج الأطفال. وفي الوقت نفسه، أفادت 13 منظمة من أصل 14 شملها مسح هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها لا تملك القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للنساء والفتيات. وللتعامل مع هذا الوضع، أفاد نحو ثلثي المنظمات بأنها اضطرت، بسبب نقص التمويل، إلى وضع النساء والفتيات على قوائم الانتظار أو عدم قبولهن للحصول على الخدمات. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميدانياً في غزة، بالشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة، لتقديم دعم حيوي ومنقذ للحياة للنساء والفتيات، بما يشمل خدمات الحماية وإدارة حالات العنف ضد المرأة، والمساعدة القانونية، وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن المساعدات النقدية الطارئة ودعم سبل كسب العيش. ومن تركيب الأطراف الاصطناعية للنساء والفتيات، وتقديم المشورة للناجيات، إلى ضمان أن تسترشد الاستجابة الإنسانية بتجارب النساء والفتيات ووجهات نظرهن، يسهم هذا الدعم في مساعدتهن على الصمود. لكن النساء والفتيات في غزة يحتجن إلى السلام. تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار في غزة. كما تدعو إلى احترام القانون الدولي، وضمان المساءلة عن الانتهاكات، وحماية النساء والفتيات وجميع المدنيين. ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، على نطاق واسع ودون عوائق، وأن تكون النساء والفتيات في صميم جهود الاستجابة والتعافي.

(حُسبت النسبة بجمع عدد النساء والفتيات اللواتي قُتلن أو أُصبن (38,000 قُتلن و11,700 أُصبن)^[1]

حُسبت هذه النسبة بقسمة العدد الإجمالي للنساء والفتيات اللواتي قُتلن أو أُصبن، والبالغ 49,700 امرأة وفتاة (38,000 قُتلن و11,700 أُصبن)،^[2] على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد الإناث في قطاع غزة في نهاية عام 2025، والبالغ نحو 1.06 مليون نسمة. وتبلغ النسبة الناتجة 4.69 في المائة، أي ما يعادل تقريباً واحدة من كل 21 امرأة وفتاة. ويفترض هذا الحساب عدم وجود تداخل بين أعداد الوفيات والإصابات PCBS المبلغ عنها. المصدر السكاني: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8 آذار/مارس 2026.

[Advocacy brief: The cost of war in Gaza on women and girls.](#) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2026).^[3]

نيسان/أبريل 2026

[Women head one in four households in Gaza as war tears families apart and reshapes household structures](#). "هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2026).^[4] بيان صحفي، أيلول/سبتمبر 2026.

[Advocacy brief: The cost of war in Gaza on women and girls.](#) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2026).^[5]

نيسان/أبريل 2026

<https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/opt-humanitarian-situation-report-23-july-2026>^[6]

[Left to carry households alone: War and the rise of women-headed households in Gaza](#). 2026. أيلول/سبتمبر

تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى الموجز الخاص بالتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشأن قطاع غزة، الصادر في 13 [8] آب/أغسطس 2026. وقد حُسب العدد التقديري البالغ 702 ألف امرأة وفتاة يُتوقع أن يواجهن انعداماً حاداً في الأمن الغذائي عند مستوى الأزمة أو أعلى (المرحلة الثالثة أو أعلى وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) خلال الفترة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2026، وذلك بتطبيق نسبة الإناث من السكان للعام 2025، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (49.7 في المائة)، على العدد الذي يتوقع التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن يبلغ 1,412,421 شخصاً. ويفترض هذا الحساب أن النساء والفتيات يتوزعن بصورة متناسبة على مختلف مراحل التصنيف، وقد قُرِب العدد إلى أقرب ألف.